



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Impact of Governance in Maximizing the State's Public
Revenues-Egypt (2000-2019)**

Assist. Prof. Dr. Mohamed N. Mahmoud
College of Administration and Economics
University of Mosul
dr.mohamadzangana@gmail.com

Researcher: Hala Mohamed Tayeb
College of Administration and Economics
University of Mosul
Halamr2020@gmail.com

Abstract:

The issue of governance is one of the important topics, thanks to the multiplicity of its mechanisms and its connection with modern phenomena, and as an effective means in the state, as governance is one of the main elements in regulating the relations between the main parties. The study aims to identify the governance and the impact of governance on the state's public revenues, and to examine this effect, the study adopted indicators of global public sector governance.

which were developed by the World Bank in 1996 (The Worldwide Governance Indicators WGI) Governmental Indicators: The quality of legislation, the rule of law, the control of corruption, and this study attempts to show the importance of applying governance to contribute to maximizing the state's public revenues. The study aims to identify the extent to which the standards are applied Governance in the state's public revenues, through the use of standard programs, the study assumes that governance with its variables influences morally or positively in maximizing the state's public revenues. on two variables, the dependent variable is represented by public revenues, and the independent variable is represented by indicators or governance measures. In my study (Egypt), I adopted a sample for my study, and the duration of the sample study was between the two years: (2000-2019).

Keywords: Governance, Revenue, Expenses, Taxes, Fees.

أثر الحوكمة في تعظيم الإيرادات العامة للدولة
مصر حالة دراسية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٠)

الباحثة: هالة محمد طيب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.م.د. محمد نايف محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

ان موضوع الحوكمة من المواضيع المهمة وذلك بفضل تعدد ألياتها وارتباطها بظواهر حديثة وباعتبارها وسيلة فعالة في الدولة، اذ ان الحوكمة من العناصر الاساسي في تنظيم العلاقات

بين الاطراف الرئيسية، فهي تهدف الى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال مجموعة من قواعد عن عملي تكميلي وتسيير الدولة، هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة وتأثير الحوكمة على الإيرادات العامة للدولة، ولفحص هذا التأثير.

ولقد تبنت الدراسة مؤشرات حوكمة القطاع العام العالمية، التي قام بتطويرها البنك الدولي في العام 1996 (The Worldwide Governance Indicators WGI) وهي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، وتحاول هذه الدراسة بيان أهمية تطبيق الحوكمة للإسهام في تعظيم الإيرادات العامة للدولة، ان هدف الدراسة هو بيان في مدى امكانية تطبيق مبادئ الحوكمة ومقاييسها على الإيرادات العامة للدولة، كما تهدف الى تحديد دور الحوكمة في المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الحوكمة في الإيرادات العامة للدولة، من خلال استعمال البرامج القياسية، تفترض الدراسة أنَّ الحوكمة بمتغيراتها تؤثر بشكل معنوي أو إيجابي في تعظيم الإيرادات العامة للدولة، وقد استعملت في الجانب العملي الأسلوب القياسي من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة من خلال حزمة من البرمجيات، وأنَّ هذه الدراسة تحتوي على متغيرين، المتغير التابع ويتمثل بالإيرادات العامة، أما المتغير المستقل فيتمثل بمؤشرات أو بمقاييس الحوكمة، وقد تم تبني (مصر) عينةً للدراسة، وكانت مدة دراسة العينة بين العامين: (2000-2019).

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإيرادات، النفقات، الضرائب، الرسوم.

المقدمة

تتعرض قواعد ومتغيرات الحوكمة بشكل واضح على تأثيرها في الإيرادات العامة للدولة، فقد حاولت الدولة التحكم في الميزانية الإجمالية وخطة التوازن المالي، والانتقال من مرحلة إلى أخرى بطريقة سلسلة وهادئة؛ لذلك من الضروري أخذ مفهوم الحوكمة على محمل الجد وإنشاء إطار مناسب لوضعه موضع التنفيذ، والغرض من ذلك هو التأكد من أن حوكمة القطاع العام هي حماية الأموال العامة والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، من الضروري أن تتخذ الدولة كافة الإجراءات والوسائل لتقليل العجز المالي وزيادة الاعتماد على الذات من خلال تطبيق أحدث الأساليب الإدارية، إذ تقوم هذه الأساليب على أساس الحوكمة وتوفر بيئة تسمح بتحصيل فعال للإيرادات العامة.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: ان الحوكمة تعتبر من القضايا التي لاقت قبولاً كبيراً في الفترات الاخيرة في مؤسسات الدولة نتيجة لضعف الممارسات الادارية والرقابة في المؤسسات ونتيجة لكثرة الفساد في مؤسسات الدولة، اذ انه لا توجد اليات واضحة في ادارة الإيرادات العامة بسبب عدم الالتزام بالقوانين المصدق عليها من قبل الدولة.

ثانياً. اهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة العلمية في دراسة ظروف تحسين الدخل وبيئته وآلياته؛ لأن الدولة تواجه تحديثات لها تأثير سلبي في استدامتها المالية، أي العجز التراكمي في الموازنة، ويجب على الدولة العمل من أجل مواجهة هذه التحديات من خلال زيادة الإيرادات أو خفض الإيرادات، إن الإنفاق للتغلب على هذه التحديات وتحقيق الاستدامة المالية، حيث تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات لتمكينها من تأدية دورها العام في الاقتصاد والمجتمع والسياسة،

وخاصة في سياق الركود الاقتصادي وتقليل الدعم الخارجي ؛ لأنه يعزز البحث عن تحسين البيئة الخاصة والعامة وتطوير الأداء والمتغيرات في تعظيم الإيرادات العامة الوطنية والحكومية، وتؤدي الإدارات المختلفة دوراً مهماً في تعظيم الإيرادات الوطنية وتقليل عجز الميزانية.

ثالثاً. فرضية البحث: تفترض الدراسة أن الحوكمة بمتغيراتها تؤثر بشكل معنوي أو إيجابي في تعظيم الإيرادات العامة للدولة.

خامساً. هدف البحث: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الحوكمة في الإيرادات العامة للدولة، من خلال استعمال البرامج القياسية.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة

أولاً. ماهية الحوكمة: مصطلح الحوكمة هو ترجمة مختصرة لمصطلح "حوكمة الشركات"، والترجمة العلمية للمصطلح المتفق عليه هي: طريقة ممارسة سلطة الإدارة الجيدة"، ويتم توفير العديد من التعريفات للمصطلح، لذلك يشير كل مصطلح إلى وجهة النظر التي يتبناها مؤيد التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007: 8). وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (Freeland, 2007: 8). وهناك من يعرفها بأنها: مجموعة قواعد إدارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين (النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٣). وتعرف على أنها النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية (حماد، ٢٠٠٧: ٧). وتعرف على أنها هي مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق خصائص وأهداف الشركة (شرقي، وآخرون، ٢٠٠٧: ٧٣).

ثانياً. أهم مقاييس (مؤشرات) الحوكمة: تؤدي صياغة مقاييس ومؤشرات الحوكمة للبلدان المختلفة دوراً مهماً وحاسماً في تقييم مختلف قطاعات الدولة، وتعد أيضاً نقطة الدخول الرئيسية لسياسة الدولة وصنع القرار فيها. والدول والمنظمات الدولية التي تعتمد عليها. (الرفاعي، ٢٠١٩: ٤٤-٤٥) أما أهم مقاييس أو مؤشرات الحوكمة فهي:

١. **مراقبة الفساد ومحاربتة:** يشمل هذا المؤشر الكشف عن جميع أنواع الفساد في الدولة: الفساد المالي والإداري والسياسي ومحاسبة الفاسدين وإحالتهم للقضاء ومحاربة الفساد ودعم النمو الاقتصادي والتنمية. خلال هذه المدة، يحق للسلطات العامة تقييد المصالح الشخصية والسيطرة على الحوكمة من قبل النخب السياسية والمصالح الشخصية (kaufnamnn, 2008: 6).

فضلاً عن حقيقة أن مكافحة الفساد تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والبشرية، مقارنة بأساليب الإدارة التقليدية، تعد مكافحة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبادئ الحوكمة، ووفقاً لمؤشر الحوكمة العالمية، يقيس مؤشر مكافحة الفساد "تحد السلطة العامة من حجم المصالح الشخصية وتتحكم في المصالح الشخصية على نطاق الحكم، وبعبارة أخرى، يقيس مؤشر مكافحة الفساد "الفساد الوطني، بما في ذلك السياسة" والفساد الاقتصادي والإداري. كما يساعد هذا المؤشر في فهم درجة سلطة المواطنين المسؤولين عن أخطاء المسؤولين الحكوميين، ويساعد في مراقبة أداء الحكومة.

٢. **فعالية الحكومة:** وهذا يعني أن الجهات الحكومية تنظم العمل الحكومي من خلال إدارة الموارد العامة وتنفيذ السياسات وتقديم خدمات عالية الجودة، وكذلك قياس جودة المواطنين، وفعالية وكفاءة المؤسسات الحكومية التي تخدم المصلحة العامة بشكل سليم وواضح. (العجلواني، ٢٠١٣: ٦) درجة استقلالية الخدمات والعمل الحكومي عن الضغوط السياسية ونوعية لوائح العمل الحكومي وتنفيذها والتزام الحكومة بهذه اللوائح.

٣. **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** أثبتت العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للبلاد؛ لذلك فإن الاستقرار السياسي هو رمز مهم للحكم الرشيد. كفاءة السلطات التشريعية والتنفيذية؛ فضلاً عن ذلك، فإن بعض الأحزاب السياسية المعارضة والموالاة لسياسات الحكومة تعبر عن درجة العنف بعدم الرضا السياسي؛ لذلك يقيس مؤشر الاستقرار السياسي إمكانية زعزعة استقرار الحكومة أو الانقلابات غير القانونية واستخدام العنف السياسي والإرهابي. (العبادي والمطوري، ٢٠١٤: ٧١)

٤. **جودة التشريع:** يتعلق هذا المؤشر بقدرة الحكومة على تنفيذ سياسات وأنظمة فاعلة تساهم في تنمية القطاع الخاص، وتشتمل جودة التشريعات على القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع لضمان سلامة الأفراد وحقوقهم، بغض النظر عن لون بشرتهم واتجاههم، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين لتحقيق مجتمع عادل بين الأفراد، يتضمن هذا المؤشر أيضاً قياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة.

٥. **سيادة القانون:** يقيس المؤشر الخاص في حكم القانون ثقة التاجر في سيادة تطبيق القانون؛ لأن جميع الحكام والمسؤولين والمواطنين ملزمون بالقانون، ولا شيء يمكنه تجاوز القانون. جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن تتوافق هذه القوانين مع معايير حقوق الإنسان.

كما نعلم جميعاً، فإن أهمية مبدأ سيادة القانون تفوق الأفراد، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية والتجارية، ويمكن لمؤشر سيادة القانون المرتفع في أي بلد أن يساعد في بناء الثقة بين الوكالات التنفيذية الحكومية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، القطاع الخاص والأفراد، تساعد هذه الثقة في دعم الاستثمار وإيجاد بيئة استثمارية صحية، ونتيجة لحماية الملكية الفكرية، يساهم حكم القانون أيضاً في الإبداع والابتكار لذلك، تعد مؤشرات سيادة القانون جزءاً مهماً من الحكم الرشيد.

٦. **المشاركة والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وصياغة الاستراتيجيات، وكذلك حرية التعبير ومستوى الإعلام في الدولة التي يتم قياسها، وكذلك مبدأ المساواة، وهو قدرة على المواطنين محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم. ولا يمكن لأحد أن يتجاوز نظام المساواة، وكلها تدعم حقوق الإنسان، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم بشكل كبير في الحد من الفساد؛ لأن الأفراد والمنظمات غير الحكومية هي نتيجة السيطرة الاجتماعية على المسؤولين الحكوميين.

يعتقد البنك الدولي أن "الحكومة الرشيدة تتطلب بالتأكيد العديد من الإجراءات من الحكومة، ولكنها تتطلب أيضاً مشاركة نشطة من الناس، لذلك يعد مؤشر انتصار المشاركة والمساءلة من المكونات الهامة للحكم الرشيد".

ثالثاً. أنواع الحوكمة: ان للحوكمة العديد من الانواع مثل الحوكمة الدولية وحوكمة البيئة.. الخ وسوف نقتصر على انواع الحوكمة الشائعة في الوقت الحالي ومنها (عبدالرحمن، ٢٠١٩: ٢٥٠):

١. الحوكمة الدولية: وهي التي تمارس على مستوى عالي يشمل العديد من الدول التي تهتم بالقضايا التي تمس قطاع كبير من المجتمعات يشتركون في نقص الظاهرة وتكون تلك الظاهرة تمس المجتمع بكل قطاعاته وتتعامل مع قضايا خارج القطاع الحكومي.
 ٢. الحوكمة القومية: وهي داخل المجتمع الواحد والذي ينقسم داخليا الى عدة وحدات او مستويات وهما المستوى القومي على مستوى المحافظة او المنطقة او على مستوى المحليات ويمكن ادراج المجتمع المحلي وفي مستوى المجتمع المحلي يختلف هدف الحوكمة حيث انها تركز على مبدأ اساسي من المبادئ تركز على كيفية مشاركة العناصر الفاعلة الاخرى الموجودة داخل المجتمع مثل منظمات المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات.
 ٣. الحوكمة البيئية: وهي الحوكمة المتعلقة بالموارد الطبيعية، وتكون عبارة عن القواعد التي تقوم بتنظيم الممارسات، والمؤسسات التي تساهم في حماية البيئة، والحفاظ على مواردها، واستغلالها الاستغلال الأمثل، تحت مظلة القيم، والمعايير التي تنظم القواعد بين الأفراد.
 ٤. الحوكمة المؤسسية: هذا النوع يمارس على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي عادة تكون مسؤولية من مجالس الادارة، حيث ان الاغلبية العظمى من تلك المؤسسات تكون مخصصة أي تدار من قبل القطاع الخاص.
 ٥. الحوكمة العامة: وهي التفاعل بين الحكومة، والجهات التنفيذية في أي مجال مثل المجال الاجتماعي، وصنع القرار في الاتجاه السياسي، فالحوكمة العامة تقوم بخدمة المواطنين، من أجل الحفاظ على حدود أراضي الدولة، والتأمين الفردي، وسياسة القانون، وتقديم الخدمات، مثل التعليم، والصحة، والرعاية الصحية، وتأمين الغذاء لجميع الأفراد في الدولة.
- رابعاً. اسباب ظهور الحوكمة:** هناك عدة اسباب ادت الى ظهور الحوكمة سواء من الناحية الفكرية او العلمية وهذا ما هو الا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحوكمة من جانب والتطورات المنهجية الاكاديمية من جانب اخر ومن هذه الاسباب هي (حسين، ٢٠١٥: ٧):
١. تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني.
 ٢. عولمة اليات وافكار اقتصادية وهو ما ادى الى تزايد دور القطاع الخاص.
 ٣. زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات او المجتمعات.
 ٤. شيوع ظاهرة الفساد عالمياً ما ادى الى ضرورة التفكير في انتهاج اليات تجعل من الانظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة.
 ٥. عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان.
 ٦. ثورة المعلومات والاتصالات ومساهمتها في سرعة دوران المال عبر الاسواق المالية والتجارية المختلفة وما ينتج عن ذلك.
- خامساً. مفهوم الإيراد:**
١. الإيراد هو عبارة عن المبالغ التي يتم الحصول عليها نقداً مباشرة أو لاحقاً من جراء البيع الآجل للسلع والخدمات مقابل مصاريف أسهمت في تحقيق عملية البيع (النقيب: ٢٠٠٤: ١٥٦). ويلاحظ أن التعريف ينظر إلى الإيراد على أنه تدفق من القيم إلى داخل الوحدة المحاسبية.
 ٢. الإيراد هو إجمالي التدفق النقدي أو ديون العملاء أو أية إيرادات ناشئة عن مزاوله النشاط العادي للمؤسسة والتي تنشأ عن مبيعات السلع وتأدية الخدمات والخدمات المقدمة إلى غير مقابل فوائد أو عوائد أو أرباح الأسهم (ابو رمان، ٢٠١٥: ١٢).

٣. الإيراد هو التدفقات الداخلة إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها (أو كليهما معا) التي تنشأ عن إنتاج وبيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة (الشيرازي، ١٩٩٠: ٢٤٤-٢٤٥).

مفهوم الإيرادات العامة: وبما أن الدولة الحديثة تتبنى مبدأ التدخل فهي تسعى إلى زيادة الإيرادات العامة لتعويض تكلفة تقديم الخدمات العامة:

- والإيرادات العامة: هي عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ (تكلي، ١٩٧٨-١٩٧٩: ٢١٤)

- وأيضاً عرفت الإيرادات العامة بأنها (جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة (عناية، ١٩٩٨: ٤٨).

المبحث الثالث: الجانب العملي

تتألف البيانات من ست متغيرات توضيحية والمتمثلة بالآتي:

- المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability).
 - الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism).
 - فعالية الحوكمة (Government Effectiveness).
 - جودة التشريعات (Regulatory Quality).
 - سيادة القانون (Rule of Law).
 - محاربة الفساد (Control of corruption).
 - أما المتغير التابع فيتمثل بالمتغير: مؤشر الإيرادات (Revenuc).
- وقد تم جمع هذه البيانات الخاصة بدولة مصر للفترة 2000-2019 يتم في بادئ الأمر عمل وصف للبيانات وكما يأتي:

الجدول (١): الوصف الإحصائي للمتغيرات

	Revenue Egypt	Voice Egypt	Political Egypt	Government Egypt
Mean	31941940	-1.121507	-0.938847	-0.500347
Median	26670050	-1.162623	-0.868620	-0.419366
Maximum	94191000	-0.765063	0.053110	-0.217753
Minimum	7539900.	-1.428673	-1.638831	-0.877400
Std. Dev.	25249767	0.152555	0.503663	0.202243
Skewness	1.120344	0.425997	0.186796	-0.509851
Kurtosis	3.370340	3.205531	1.955804	2.009291
Jarque-Bera	4.298195	0.640115	1.024929	1.684416
Probability	0.116589	0.726107	0.599017	0.430758
Sum	6.39E+08	-22.43014	-18.77694	-10.00694
Sum Sq. Dev.	1.21E+16	0.442187	4.819847	0.777144
Observations	20	20	20	20

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول (١) والذي يوضح الوصف الإحصائي للمتغيرات:

- الإيرادات في مصر.
 - المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability).
 - الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism).
 - فعالية الحكومة (Government Effectiveness).
- فرضية العدم للتوزيع الطبيعي:** إنَّ العينة تعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً.

من خلال الجدول (١) ومن خلال المتغير الأول المتمثل بالإيرادات REVENUC يلاحظ أنَّ الوسط الحسابي Mean لمتغير الإيرادات كان يساوي 31941940 في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي 26670050، وأنَّ أعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت 94191000 وأقل قيمة Minimum كانت 7539900، وأنَّ الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 25249767، أمَّا قيمة الالتواء Skewness فكانت 1.120344، وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 3.370340، كما أنَّ اختبار: هل إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً؟ فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.116589 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار أي ان المتغير يعود الى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً. من خلال الجدول (١) يلاحظ أنَّ الوسط الحسابي Mean لمتغير Voice and Accountability.

كان يساوي 1.121507-، في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي 1.162623-، وان اعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت 0.765063- وأقل قيمة Minimum كانت 1.428673-، وأنَّ الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.152555، أمَّا قيمة الالتواء Skewness فكانت 0.425997 وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 3.205531، كما أنَّ اختبار: هل إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً؟ فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.726107 وهي أكبر من 0.05، مما يدل معنوية الاختبار، أي إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً.

من خلال الجدول (١) يلاحظ أنَّ الوسط الحسابي Mean لمتغير Political Stability and Absence of Violence/Terrorism كان يساوي 0.938847- في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي 0.868620-، وأنَّ أعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت 0.053110 وأقل قيمة Minimum كانت 1.638831-، وأنَّ الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.503663، أمَّا قيمة الالتواء Skewness فكانت 0.186796، وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 1.95580، كما أنَّ اختبار: هل إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.599017 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار أي إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً. ومن خلال الجدول (١) يلاحظ أنَّ الوسط الحسابي Mean لمتغير Government Effectiveness كان يساوي 0.500347-، في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي 0.419366-، وان اعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت 0.217753- وأقل قيمة Minimum كانت 0.877400-، وإنَّ الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.202243، أمَّا قيمة الالتواء Skewness فكانت 0.509851- وهو التواء سالب،

وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 2.009291، كما أن اختبار: هل إن المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً؟ فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.430758 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار أي إن المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً.

الجدول (٢):

	Control Egypt	Regulatory Egypt	Rule Egypt
Mean	-0.615402	-0.528766	-0.279897
Median	-0.628060	-0.479069	-0.243893
Maximum	-0.409349	-0.174630	0.021366
Minimum	-0.779132	-0.923190	-0.662516
Std. Dev.	0.093386	0.246658	0.246266
Skewness	0.180557	-0.189545	-0.126573
Kurtosis	2.804810	1.758012	1.496765
Jarque-Bera	0.140419	1.405202	1.936498
Probability	0.932198	0.495295	0.379747
Sum	-12.30805	-10.57532	-5.597940
Sum Sq. Dev.	0.165699	1.155963	1.152293
Observations	20	20	20

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول (٢) والذي يوضح الوصف الإحصائي للمتغيرات:

- جودة التشريعات (Regulatory Quality).

- سيادة القانون (Rule of Law).

- محاربة الفساد (Control of corruption).

من خلال الجدول (٢) يلاحظ أن الوسط الحسابي Mean لمتغير Regulatory Quality

كان يساوي -0.528766، في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي -0.479069، وأن أعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت -0.174630 وأقل قيمة Minimum كانت -0.923190، وإن الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.246658، أما قيمة الالتواء Skewness فكانت -0.189545 وهو التواء سالب، وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 1.758012، كما أن اختبار: هل إن المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً؟ فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.495295 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار، أي إن المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً. ومن خلال الجدول (٢) يلاحظ أن الوسط الحسابي Mean لمتغير Rule of Law كان يساوي -0.279879، في حين كانت قيمة الوسيط Median فتساوي -0.243893، وأن أعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت 0.021366 وأقل قيمة Minimum كانت -0.662516، وأن الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.246266،

أما قيمة الالتواء Skewness فكانت -0.126573 وهو التواء سالب، وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 1.496765، كما أنَّ اختبار: هل إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.379747 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار، أي إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً. ومن خلال الجدول (٢) أيضاً يلاحظ أنَّ الوسط الحسابي Mean لمتغير Control of Corruption كان يساوي -0.615402 في حين كانت قيمة الوسيط Median -0.628060، وأنَّ أعلى قيمة Maximum من قيم المتغير فكانت -0.409349 وأقل قيمة Minimum كانت -0.779132، وأنَّ الانحراف القياسي Std. Dev. كان يساوي 0.093386، أما قيمة الالتواء Skewness فكانت 0.180557، وقيمة التفلطح Kurtosis فكانت 2.804810، كما أنَّ اختبار: هل إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً فيمكن الاستناد على قيمة اختبار Jarque-Bera والذي كانت القيمة الاحتمالية للاختبار Probability تساوي 0.932198 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية الاختبار، أي إنَّ المتغير يعود إلى مجتمع يتوزع توزيعاً طبيعياً.

تحليل الأثر لمتغير الإيرادات في متغير الحوكمة: إنَّ الفرضية التي تخص اختبار F لجدول تحليل التباين ستكون كالآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير الحوكمة في متغير الإيرادات.
الفرضية البديلة: هناك تأثير معنوي لمتغير الحوكمة في متغير الإيرادات.

مجموعة البيانات الخاصة بمصر

الجدول (٣):

Dependent Variable: REVENUCGYPT				
Method: Least Squares				
Date: 08/10/21 Time: 21:37				
Sample: 1 20				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-30238724	14520799	-2.082442	0.0518
GOVERNANCEEGYPT	-93627563	21018283	-4.454577	0.0003
R-squared	0.524354	Mean dependent var		31941940
Adjusted R-squared	0.497929	S.D. dependent var		25249767
S.E. of regression	17891218	Akaike info criterion		36.33216
Sum squared resid	5.76E+15	Schwarz criterion		36.43173
Log likelihood	-361.3216	Hannan-Quinn criter.		36.35160
F-statistic	19.84326	Durbin-Watson stat		0.384190
Prob.(F-statistic)	0.000306			

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews.

تم إجراء تحليل الأثر لمتغير الإيرادات على متغير الحوكمة كمتغير توضيحي واحد، وكانت النتائج موضحة في الجدول (٣) أعلاه، إذ يوضح الجدول أنَّ قيمة المعلمة للحد الثابت كانت تساوي -30238724، أمَّا قيمة المعلمة والتي تمثل معامل الأثر الذي يمثل العلاقة بين المتغير التابع والذي هو الإيرادات وبين المتغير التوضيحي والذي يمثل الحوكمة وكانت تساوي 93627563- وبإشارة سالبة مما يدل على أنَّ العلاقة عكسية بين الإيرادات وبين الحوكمة. كما أظهر الاختبار سواء أكان اختبار t أو اختبار F في جدول تحليل التباين أنَّه معنوي، أي إنَّ هناك علاقة بين متغير الإيرادات ومتغير الحوكمة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة p الخاصة باختبار t والخاص بمعلمة الأثر والتي كانت تساوي 0.0003 أي أقل من 0.05، أي أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنَّ هناك تأثيراً معنوياً لمتغير الإيرادات على متغير الحوكمة، والكلام نفسه على الاختبار في جدول تحليل التباين إذ أظهر الاختبار والذي كانت قيمة p الاحتمالية تساوي 0.000306 وهي أقل من 0.05، أي إنَّ هناك تأثيراً معنوياً لمتغير الإيرادات على متغير الحوكمة.

فضلاً عن ذلك فإنَّ قيمة معامل التحديد R^2 كانت تساوي 0.524354 وهي قيمة تدل على أنَّ 0.524354 من التغيرات الحاصلة في متغير الإيرادات سببها التغيرات الحاصلة في متغير الحوكمة.

تحليل الأثر لمتغير الإيرادات في المتغيرات الستة والتي تكون متغير الحوكمة

- المتغيرات الخاصة بمتغير الحوكمة.
- المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability).
- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism).
- فعالية الحوكمة (Government Effectiveness).
- جودة التشريعات (Regulatory Quality).
- سيادة القانون (Rule of Law).
- محاربة الفساد (Control of corruption).

إنَّ الفرضية التي تخص اختبار t هي كالآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير معنوي للمتغير التوضيحي في المتغير التابع

الفرضية البديلة: يوجد تأثير معنوي للمتغير التوضيحي في المتغير التابع

أما الفرضية التي تخص اختبار F لجدول تحليل التباين ستكون مختلفة عن الفرضية في حالة متغير توضيحي واحد والذي كان في التحليل السابق وهو الحوكمة؛ وذلك لأنَّ في هذا التحليل لدينا ست متغيرات توضيحية.

فرضية العدم: لا يوجد تأثير معنوي لأي متغير من المتغيرات الستة في متغير الإيرادات.

الفرضية البديلة: هناك على الأقل متغير واحد من المتغيرات الستة له تأثير معنوي على متغير الإيرادات.

الجدول (٤):

Dependent Variable: REVENUCGYPT				
Method: Least Squares				
Date: 08/10/21 Time: 21:41				
Sample: 1 20				
Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2278252.	44426013	-0.051282	0.9599
VOICEEGYPT	-45100030	28443054	-1.585625	0.1368
POLITICALEGYPT	-5114264.	15723974	-0.325253	0.7502
GOVERNMENTEGYPT	90924612	48386902	1.879116	0.0828
REGULATORYEGYPT	-33941330	18210051	-1.863879	0.0851
RULEEGYPT	-1.01E+08	43180567	-2.336856	0.0361
CONTROLEGYPT	35518185	38294383	0.927504	0.3706
R-squared	0.822898	Mean dependent var		31941940
Adjusted R-squared	0.741158	S.D. dependent var		25249767
S.E. of regression	12846201	Akaike info criterion		35.84421
Sum squared resid	2.15E+15	Schwarz criterion		36.19272
Log likelihood	-351.4421	Hannan-Quinn criter.		35.91224
F-statistic	10.06731	Durbin-Watson stat		1.604278
Prob.(F-statistic)	0.000297			

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews.

تم إجراء تحليل الأثر لمتغير الإيرادات على المتغير الست الخاصة بمتغير الحوكمة، وكانت النتائج موضحة في الجدول (٤) أعلاه. ويوضح الجدول أعلاه أن اختبار F قد ظهر معنوياً أي إن معادلة الانحدار أو معادلة الأثر كانت معنوية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة p للاحتتمالية والتي تعود إلى اختبار F والتي كانت تساوي 0.000297 وهي أقل من 0.05 أي إننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك على الأقل متغيراً واحداً له تأثير معنوي على متغير الإيرادات. ومن خلال الجدول (٤) نستطيع ان نحدد قيم المعلمات المقدرة ومعنويتها أي نحدد أي المتغيرات معنوية وأياً منها غير معنوي. إذ إن قيمة المعلمة للحد الثابت كانت تساوي -2278252، أما معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي Voice and Accountability وبين المتغير التابع والذي هو الإيرادات فكانت تساوي -45100030، وكون الإشارة سالبة فهذا يعني ان العلاقة بينهما عكسية. أمّا من حيث كونه معنوياً فإن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار t كانت تساوي 0.1368 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية هذا المتغير أي إنه ليس له تأثير معنوي على متغير الإيرادات.

وبالأسلوب نفسه فإن معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي Political Stability and Absence of Violence/Terrorism وبين المتغير التابع والذي

هو الإيرادات فكانت تساوي -5114264، وكون الإشارة سالبة فهذا يعني أن العلاقة بينهما عكسية، كما أن قيمة الاحتمال p كانت تساوي 0.7502 وهي أكبر من 0.05، أي إن هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على متغير الإيرادات. كما أن معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي Government Effectiveness والمتغير التابع المتمثل بالإيرادات كان يساوي 90924612، وكون الإشارة موجبة فهذا يعني أن العلاقة بينهما طردية، أما من حيث كونه معنوياً فإن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار t فكانت تساوي 0.0828 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية هذا المتغير، أي إنه ليس له تأثير معنوي على متغير الإيرادات.

أما معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي Regulatory Quality والمتغير التابع المتمثل بالإيرادات كان يساوي -33941330، وكون الإشارة سالبة فهذا يعني أن العلاقة بينهما عكسية، أما من حيث كونه معنوياً فإن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار t فكانت تساوي 0.0851 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية هذا المتغير، أي إنه ليس له تأثير معنوي على متغير الإيرادات.

أما معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي Rule of Law والمتغير التابع المتمثل بالإيرادات كان يساوي -1.01E+08، وكون الإشارة سالبة فهذا يعني أن العلاقة بينهما عكسية، أما من حيث كونه معنوياً فإن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار t فكانت تساوي 0.0361 وهي أقل من 0.05 أي إن هذا المتغير له تأثير معنوي على متغير الإيرادات. كما أن معامل التأثير الذي يمثل العلاقة بين المتغير التوضيحي control of corruption والمتغير التابع المتمثل بالإيرادات كان يساوي 35518185، وكون الإشارة موجبة فهذا يعني أن العلاقة بينهما طردية. أما من حيث كونه معنوياً فإن قيمة الاحتمال الخاص بالاختبار t فكانت تساوي 0.3706 وهي أكبر من 0.05 أي إن هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على متغير الإيرادات.

أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression Procedure لبيانات مصر: تم إجراء أسلوب الانحدار المتدرج على مجموعة بيانات الخاصة بمصر وكما يأتي:

الجدول (٥):

Dependent Variable: REVENUCGYPT				
Method: Stepwise Regression				
Date: 08/10/21 Time: 21:49				
Sample: 1 20				
Included observations: 20				
Number of always included regressors: 1				
Number of search regressors: 6				
Selection method: Stepwise backwards				
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	31582473	12022704	2.626903	0.0183
Regulatory Egypt	-49241676	15368096	-3.204149	0.0055
Government Egypt	1.26E+08	34352037	3.660687	0.0021

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RULEEGYPT	-1.33E+08	29396551	-4.526228	0.0003
R-squared	0.781100	Mean dependent var		31941940
Adjusted R-squared	0.740056	S.D. dependent var		25249767
S.E. of regression	12873513	Akaike info criterion		35.75610
Sum squared resid	2.65E+15	Schwarz criterion		35.95524
Log likelihood	-353.5610	Hannan-Quinn criter.		35.79497
F-statistic	19.03091	Durbin-Watson stat		1.404834
Prob. (F-statistic)	0.000016			
	Selection Summary			
Removed POLITICALEGYPT				
Removed CONTROLEGYPT				
Removed VOICEEGYPT				

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الجدول (٥) أعلاه يلاحظ وبعد إجراء الانحدار المتدرج قد تقلص عدد المتغيرات التوضيحية من ستة متغيرات إلى ثلاثة متغيرات وهي Voice and Regulatory Quality و Rule of Law و Government Effectiveness وقد ظهرت جميعها معنوية في اختبار t، أي أن هذه المتغيرات لها تأثير معنوي على المتغير التابع الإيرادات، كما أن اختبار F ظهر أيضاً معنوياً، أي إن معادلة الانحدار يمكن التنبؤ به من خلالها بالقيم المستقبلية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. حضت الحوكمة باهتمام كبير يسبب حالات الفشل المالي الذي وصلت اليه العديد من الشركات والدول الكبرى والذي سببه انعدام أسلوب الحوكمة.
٢. إن الحوكمة تعتبر من العناصر المهمة في القضاء على الفساد الذي يحدث في الإيرادات العامة.
٣. تم إجراء التحليل للمقاييس الثلاثة وظهر في المقياس الأول أنه يوجد تأثير معنوي وحقيقي للحوكمة على الإيرادات وبالعلاقة عكسية وفي المقياس الثاني ظهر أن متغير القانون له تأثير معنوي حقيقي على الإيرادات، أما بقية المتغيرات فليس لها تأثير معنوي وحقيقي على الإيرادات وفي المقياس الثالث تبين أن الإيرادات جوده التشريع وسيطرة الحوكمة وسيادة القانون فقط لها تأثير معنوي على الإيرادات.

ثانياً. التوصيات:

١. الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة والذي بدوره يؤثر على كفاءة استخدام الموارد ويساعد على جذب المزيد من مصادر التمويل (المحلي والعالمي) وكذلك جذب الاستثمار وتشجيعه.
٢. من أجل تشريع حوكمة جيدة رشيدة نحتاج بشكل أساسي إلى تمتع المدراء والأفراد للقدرة الكافية على العمل كفريق واحد وسن العديد من القوانين المهمة لتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في المقومات المحاسبية.

٣. الاهتمام بشكل كبير بمتغيرات الحوكمة الست لما لها من دور حاسم في تقييم مختلف قطاعات الدولة وتعد نقطة الوصول الرئيسة لسياسة الدولة وصنع القرار فيها وهذا بدوره يؤدي الى مساعدة صانعي السياسات والهيئات التشريعية على اصدار التشريعات واتخاذ قرارات عالية الجودة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. النشرة الاقتصادية، (٢٠٠٣)، اسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، المجلد السادسة والخمسون.
٢. حماد، طارق عبدالعال، دليل التعامل في البورصة، (٢٠٠٧)، الدار الجامعية، الاسكندرية.
٣. شرقي، مهدي، بو حفص رواني، نظام حوكمة الشركات وسيلة لإنشاء القيمة وتحسين الاداء في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، (٢٠٠٧)، ملتقى وطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتنمية، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
٤. الرفاعي، محمد سليمان، (٢٠١٩)، الحكم الرشيد في الاردن الواقع والتطلعات، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مجلد (٣٩)، العدد (٣).
٥. العجلواني، محمد محمود (٢٠١٣)، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل، اسطنبول، تركيا.
٦. العبادي؛ نصيف جاسم؛ المطوري، احمد جاسم، (٢٠١٤)، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٣)، العلوم الاقتصادية، مجلد ٣٦، العدد ٩.
٧. النقيب، فضل، (٢٠٠٣)، مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، رام الله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، حزيران.
٨. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠)، مدخل نظرية المحاسبة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر.
٩. ابو رمان، شادي عبداللطيف، (٢٠١٤)، اثر معيار الاعتراف بالإيراد على المشكلات المحاسبية في شركات المقاولات الاردنية، جامعة عمان العربية، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.
١٠. عناية، غازي، (١٩٩٨)، المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان: دار البيارق.
١١. تكلّ، الشريف رمسيس، (١٩٧٩)، الاسس الحديثة لعلم مالية الدولة، مصر: دار الفكر العربي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alamgir M., (2007), Corporate Governance, A Risk Perspective, paper Presented to, Coorporate Governance and Reform, paving the way to Financial stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking institute, cairo, May7-8.
2. Freeland, C., (2007), Basel Committee Guidance on corporate Governance for Banks Paper Presented to, corporate Governance Reform, paving the way to financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking institute Cairo.
3. Kaufman, D., A. Kraay and M. Mastruzzi, (2008), Governance Matters Vit, Aggragate and India vidual Governance indicators .